

المركزي يسمح للمصارف بمنح القروض بالعملات الأجنبية

فضيلة لـ«الوطن»: تطور إيجابي وجريء للسياسة النقدية يجب استكماله بتسهيلات إدخال أموال المستثمرين وإخراجها بالقطع الأجنبي

عبد الهادي شباط

أقر مجلس النقد والتسليف السماح للمصارف بالرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بمنحة القروض بالعملات الأجنبية لتمويل مشاريع استثمارية تنموية في الجمهورية العربية

السورية، ضمن شروط أمهما أن يكون المقترض شخصاً (طبيعي أو اعتبارياً) مقيماً في الجمهورية العربية السورية وإن يتهدى بتسديد أقساط القرض بالعملات الأجنبية في أجلاها من حساباته بالعملات الأجنبية

سواء لدى المصارف المرخصة حبلياً أم من حساباته المفتوحة في الخارج أو قدر، وأن يكون للمشروع انشطة وخدمات اقتصادية ذات دلالة اجتماعية أو ذاتية تؤدي إلى تحصيل

آن دتفقات لدى المصرف بالعملة الأجنبية، وأن يتوفّر لدى المصرف ما يثبت أن التدفقات التي تتحقق من قيمة أقساط وفوائد من صدر

الاتفاقية المنوحة، سواء كان مصدر هذه التدفقات من التدفقات التي تتحقق من العلاقة بين المقترض والشركة الخارجية، أم

من الداخل بالنسبة للمشاريع التي تسمح لها تدفيف وفق برنامج زمني محدد من حيث تكلفة المحررة بالعملات الأجنبية.

الاحتيازية المحددة بموجب التعليمات كما بين القرار لجهة السماح لها بالتمويل الائتماني

لتحقيق جميع الإجراءات اللازمة لتجذب أي تمويل ترتب جراء منح القروض بالعملات الأجنبية، والالتزام بالنسق والقوسيات المخصصة الفوائد والعمولات بالعملات

ويمنع المصرف القرض بالعملة الأجنبية دون تكفله بالطبع الأجنبي، ولبسيا تجاه المصارف التي ينبع على المصرف

المقرض النادر من صحتها، ولا يستلزم المقرض بالعملة الأجنبية المذكورة أعلاه تمويل العقارات، وأن يكون السيد بالعملة

التي تتحقق من التسهيلاط بها أو بواسطه

الاحتيازية المحددة بموجب التعليمات

لدفع المدخرة بالعملات الأجنبية.

القصوى المسموح بها للتسهيلات الائتمانية

لتحقيق جميع الإجراءات اللازمة لتجذب أي تمويل ترتب جراء منح القروض بالعملات

المخصصة الفوائد والعمولات بالعملات

ويتحقق ذلك تضمن الشروط أن يستخدم المصرف

ذلك في جميع الحالات التي يتحقق لها التكافل بين الراتب والدخل وبين ممتلكات

القدرة الشرائية، وهذا مؤشر على سوء توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

والبلدان، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور من الدخل

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، ويطلب ذلك موافقة تعديل قرارات

السياسة النقدية لفتح حجاج التضخم واستقرار سعر

الصرف، فلاظطوب حرية حركة الأموال في الداخل

وتوفر السيولة للمؤسسات والشركات التي تتمكن

من الاستثمار عاليات جدد، وتحسن أوضاعها، وفق فرض

عمل توظيف عاليات جدد، وتحسن أوضاعها، وفق فرض

على ما عليه الآن، يعني انتها تتجه إلىزيد من التدهور

الاقتصادي والعيشي، نتيجة ضيق الطلب والافتراض

القدرة الشرائية.

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

والبلدان، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعايير الدولية في توزيع الدخل بين الأعلى وأدنى

وأوضح حزوري أن حصة الراتب والأجور على

القولي ينعكس على مطالبه بضيق الطلب والافتراض

على تأمين متطلبات المعيشة الأساسية وتحقيق

الأمن الغذائي، وهذا ينبع من عدم تقدّم في تطبيق المعاي